

Distr.: General
26 April 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

جنيف، ٢٨-٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

نظرة عامة على التقرير الاقتصادي عن أفريقيا عام ٢٠٠٦: "الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة في أفريقيا والاحتمالات لعام ٢٠٠٦"

موجز

هذا التقرير يستعرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام ٢٠٠٥. ويعرض التقرير أيضا نظرة عامة على التطورات متوسطة الأجل واحتمالات النمو في عام ٢٠٠٦. ويتوصل التقرير، بصفة عامة، إلى أن الظروف الاقتصادية في المنطقة قد تحسنت على مدى الفترة الأخيرة ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله من أجل تخفيف حدة الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية في أفريقيا بدرجة كبيرة. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة والتي تهدف إلى تسريع النمو، والمحافظة عليه، في البلدان الأفريقية كوسيلة لإتاحة المزيد من فرص العمل وتقليل الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية. مما يتماشى مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.



أولا - الاقتصاد العالمي

١ - على الرغم من أن نمو الاقتصاد العالمي قد تباطأ في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤ (من ٥ في المائة إلى ٤,٣ في المائة) فإنه أبدى مرونة في مواجهة الزيادة في أسعار الطاقة. وقوة الأداء العالمي نتجت عن زيادة الطلب المحلي في الولايات المتحدة وكندا والصين والهند. وقد ساعد هذا في أن يعوّض جزئياً النمو الأكثر ضعفاً في اليابان (٢,٨ في المائة) بسبب بطء تراكم المخزونات، وفي منطقة اليورو (١,٢ في المائة) بسبب ضعف إنفاق الأسر المعيشية، وفي المملكة المتحدة (١,٧٥ في المائة) التي شهدت تباطؤاً في الاستهلاك الخاص والحكومي^(١). وقد تباطأ النمو في أمريكا اللاتينية مقارنة بعام ٢٠٠٤ (من ٥,٨ في المائة إلى ٤,٢ في المائة) بسبب انخفاض الطلب على الواردات من الصين وبلدان الاقتصادات الصناعية واستقرار أسعار السلع الأساسية. وتباطأ النمو أيضاً، مقارنة بعام ٢٠٠٤ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال (من ٦,٧ في المائة إلى ٥,٣ في المائة) وفي آسيا (من ٧ في المائة إلى ٦,٥ في المائة).

٢ - والتطورات العديدة التي حدثت في عام ٢٠٠٥ في الاقتصادي العالمي لها آثار هامة على الاقتصاد الأفريقي في الأجلين القصير والمتوسط. والزيادة المستمرة في أسعار النفط ستظل تشكل ضغطاً على تكاليف الطاقة بالنسبة لجميع البلدان وعلى قيمة الواردات بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط. والزيادة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل التي تحركها السياسة النقدية التقشفية، وخاصة في الولايات المتحدة، تترتب عليها زيادة في تكاليف خدمة الدين بالنسبة للبلدان التي يشكل الدين قصير الأجل نسبة كبيرة من التزاماتها الخارجية. والاختلالات في الاقتصاد الكلي، وخاصة تزايد العجز في الميزانية وفي الحساب الجاري في الولايات المتحدة، سوف تلقي مزيداً من الضغوط على أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وارتفاع قيمة الدولار، الذي يرجع جزئياً إلى زيادة أسعار الفائدة وقوة الانتعاش في الولايات المتحدة، سوف يسهم أيضاً في زيادة تكاليف الواردات وعبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان الأفريقية.

٣ - وشهد عام ٢٠٠٥ أيضاً عدداً من التطورات الإيجابية في المجتمع الدولي بالنسبة للالتزام بدعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية في أفريقيا. والاستعراض العالمي للأهداف الإنمائية للألفية الذي أجرته الجمعية العامة، وتقرير لجنة أفريقيا التي تولى رئاستها رئيس وزراء المملكة المتحدة توني بلير، وتركيز مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٥ على تمويل التنمية

(١) بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. مجلس محافظي نظام الاحتياطي الاتحادي، "تقرير السياسة النقدية المقدم إلى الكونغرس"، نيويورك، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

من أجل أفريقيا، ليست سوى بعض الأمثلة لإعادة التأكيد العالمي للتصميم على الإسهام في تسريع النمو وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، وخاصة من خلال زيادة تدفقات المعونة وتخفيف عبء الدين. وتوافق الآراء الذي بدأ في الظهور يتمثل في أن هناك حاجة إلى دعم الجهود الرامية إلى زيادة النمو باستراتيجيات لتعزيز كفاءة استخدام المعونة وتحسين استهداف تخفيف حدة الفقر في جداول الأعمال المتعلقة بالتنمية الوطنية.

ثانياً - أداء النمو الشامل في أفريقيا

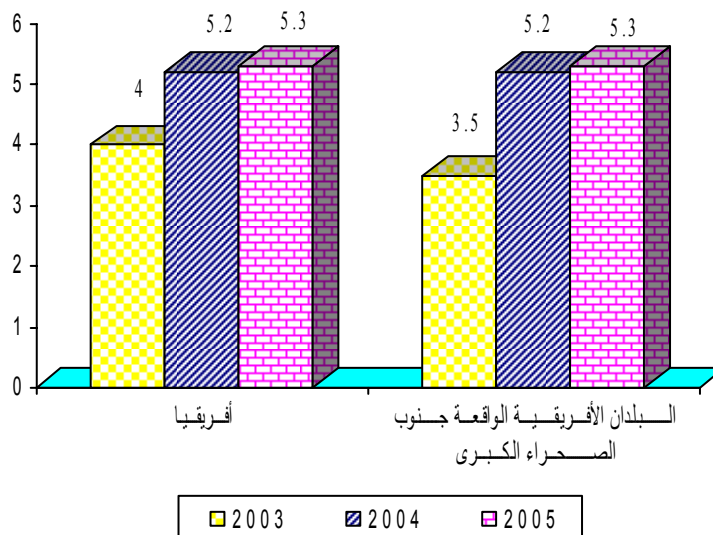
ألف - الأداء القوي للنمو في عام ٢٠٠٥

٤ - في عام ٢٠٠٥ حققت الاقتصادات الأفريقية، كمجموعة، نمواً نسبته ٥,٣ في المائة، مما يمثل تحسناً طفيفاً مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٥,٢ في المائة) وكذلك تحسناً أكبر مقارنة بعام ٢٠٠٣ (٤,٣ في المائة)^(٢). وقد حققت المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نمواً بنفس المعدل القوي الذي حققته القارة ككل. وعلى مستوى كل بلد على حدة سجلت بلدان يصل عددها إلى ٢٣ بلداً تحسناً في معدلات النمو في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤. غير أن الأداء القوي لم يكن منتظماً في جميع أنحاء القارة. وبصفة خاصة فإنه استمراراً للاتجاهات التي ظهرت مؤخراً حققت الاقتصادات المعتمدة على النفط، كمجموعة، نمواً في عام ٢٠٠٥ نسبته ٦,٢ في المائة مقارنة بالنمو الذي حققته الاقتصادات غير النفطية الذي بلغت نسبته ٤,٤ في المائة بسبب ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه (انظر الشكل ٢). وجدير بالملاحظة أنه بالنسبة للبلدان غير المنتجة للنفط انخفض النمو فعلياً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، وهو عكس ما حدث بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط. ومع ذلك فإن النمو الذي تحقق في عام ٢٠٠٥ كان نمواً قوياً بالنسبة لمجموعتي الاقتصادات معاً.

(٢) المعلومات المقدمة في هذه الوثيقة تستند إلى البيانات المتوفرة حتى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦.

الشكل ١

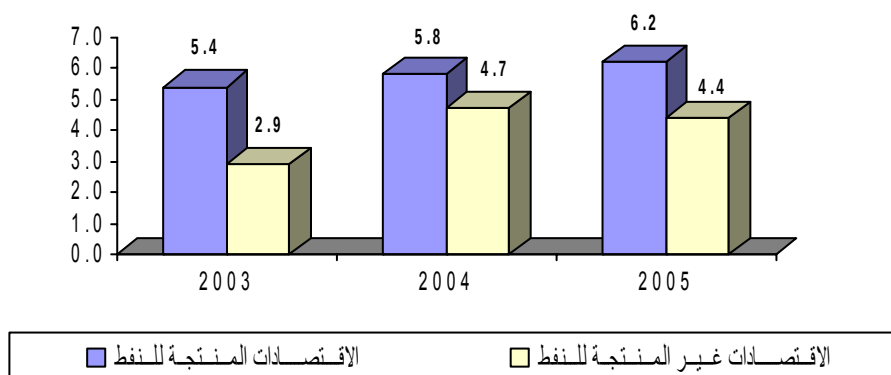
معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥



المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية.

الشكل ٢

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات الأفريقية المنتجة للنفط مقابل الاقتصادات الأفريقية غير المنتجة للنفط



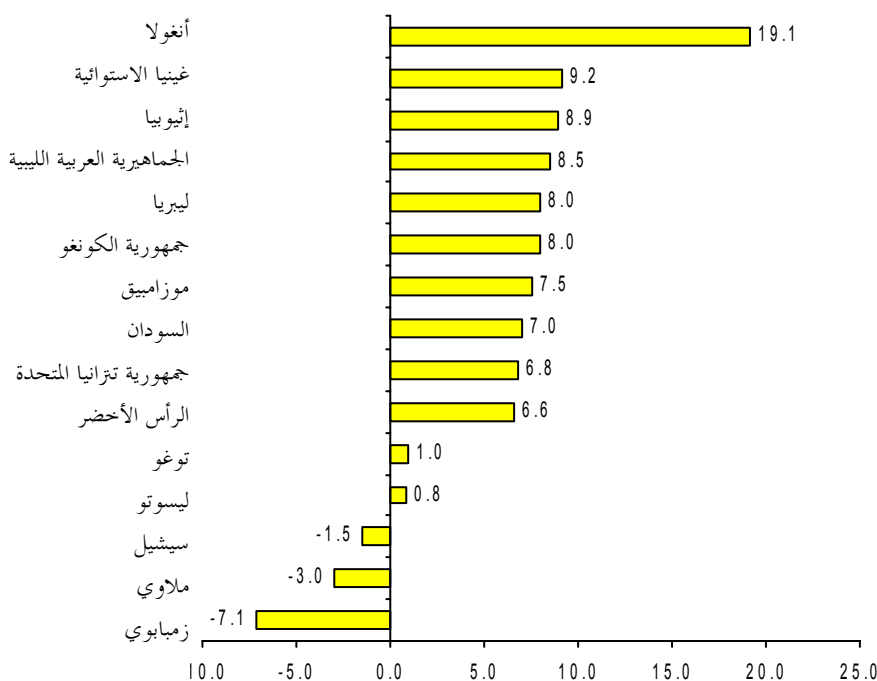
المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية.

٥ - والأداء المتسم بقوة النمو الذي تحقق في عام ٢٠٠٥، مثلما تحقق في السنوات الأخيرة، يمثل تحولا بعد عقود من التدهور والركود الاقتصادي. وتحسّن إدارة الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان الأفريقية كان هو المحرك الرئيسي لذلك الانتعاش، وأدى إلى وضع معدلات التضخم تحت السيطرة وإلى تعزيز التوازنات المالية. وهناك عامل إيجابي آخر هو الزيادة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية التصديرية لأفريقيا. فالرقم القياسي الإجمالي لأسعار السلع الأساسية زاد بنسبة متوسطة قدرها ٣٠ في المائة تقريبا في عام ٢٠٠٥ مقارنة بعام ٢٠٠٤، وكانت على رأس القائمة أسعار النفط الخام التي ارتفعت بنسبة تزيد عن ٤٠ في المائة مقارنة بالزيادة في أسعار السلع الأساسية غير المرتبطة بالطاقة التي بلغت نسبتها ١٣ في المائة. ومن بين السلع الأساسية غير المرتبطة بالطاقة زادت أسعار الفلزات والمعادن بنسبة ٢٥,٤ في المائة في حين زادت أسعار المنتجات الزراعية والمواد الخام والأسمدة بنسبة ٧,٦ في المائة و ٧,١ في المائة و ٦,٦ في المائة على الترتيب. وعلى العكس من هذا فإن أسعار الصادرات من القطن والشاي والكافور واصلت انخفاضها، وهو ما يرجع أساسا إلى زيادة العرض العالمي.

٦ - وفي عام ٢٠٠٥ وصلت ثمانية بلدان من البلدان العشرة التي كان أداء النمو بالنسبة لها عند أعلى المستويات إلى عتبة معدل النمو التي قدّرت بنسبة ٧ في المائة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: أنغولا، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، والجمهورية العربية الليبية، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وموزامبيق، والسودان (انظر الشكل ٣). ونصف الاقتصادات ذات الأداء المرتفع هي اقتصادات مصدّرة للنفط، وهو ما يعكس أثر ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه على عائدات الصادرات. غير أنه مما تجدر ملاحظته أن النصف الآخر للاقتصادات يتألف من اقتصادات غير نفطية: إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والرأس الأخضر، وليبيريا، وموزامبيق. وكان أداء زمبابوي ونيشيل وملاوي أضعف أداء في عام ٢٠٠٥ مثلما كان في عام ٢٠٠٤، وهو ما يرجع إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في زمبابوي والآثار السيئة لإعصار تسونامي وضعف الأداء بالنسبة للسياحة ولصادرات سمك التونة في نيشيل. وضعف الأداء في ملاوي في عام ٢٠٠٥ كان يرجع إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب موجات الجفاف. وتباطؤ النمو في توغو يُعزى إلى التوترات السياسية وإلى انخفاض إنتاج الفوسفات والقطن.

الشكل ٣

البلدان العشرة التي احتلت أعلى المراكز والبلدان الخمسة التي احتلت أدنى المراكز بالنسبة للأداء للأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٥ (النسبة المئوية للنمو السنوي)



المصدر: بيانات محسوبة من وحدة التحريات الاقتصادية.

باء - أداء النمو دون الإقليمي لا يزال غير منظم

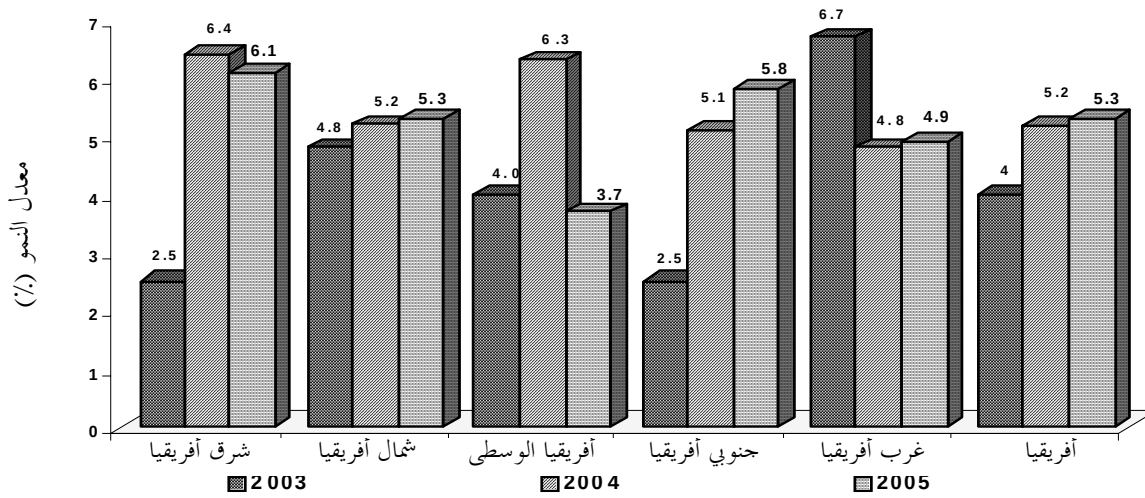
٧ - كانت منطقة شرق أفريقيا هي الرائدة في أداء النمو دون الإقليمي للعام الثاني على التوالي مع بلوغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نسبة ٦,١ في المائة في عام ٢٠٠٥ (وهي نسبة أقل من نسبة ٦,٤ في المائة التي تحققت في عام ٢٠٠٤) (انظر الشكل ٤). وفي عام ٢٠٠٥ أظهر نصف بلدان المنطقة الفرعية (التي تتوفر لديها بيانات كافية)، البالغ عددها ١٢ بلداً، حدوث تحسُّن في النمو مقارنة بعام ٢٠٠٤^(٣). وكان على رأس قائمة الأداء في المنطقة الفرعية إثيوبيا (٨,٩ في المائة) وجمهورية تنزانيا المتحدة (٦,٨ في المائة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٦,٥ في المائة) وأوغندا (٥,٥ في المائة). والأداء الاقتصادي كان يحركه

(٣) باستثناء الصومال التي لا تتوفر بيانات بالنسبة لها.

أساسا تحسن الداء في مجال الزراعة، باستثناء إريتريا وجزر القمر وجيبوتي. ففي جزر القمر أدى الدعم الذي يقدمه المانحون إلى استمرار النمو، في حين أن النمو في جيبوتي قد عززته الاستثمارات العامة والخاصة في مرافق جديدة للموانئ. وكان النمو الاقتصادي لإريتريا منخفضا وهو ما يرجع، جزئيا، إلى موجات الجفاف التي أثرت تأثيرا سيئا على الإنتاج الزراعي.

الشكل ٤

النمو حسب المنطقة الفرعية، الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥



المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية.

٨ - والنمو في شمال أفريقيا ظل قويا في عام ٢٠٠٥ وحقق تحسنا طفيفا من نسبة ٥,٢ في المائة إلى نسبة ٥,٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٤. والنمو في المنطقة الفرعية كان يحركه أساسا الأداء القوي لقطاع النفط في الجزائر والسودان ومصر. غير أن المنطقة الفرعية عانت من ظروف للطقس غير مواتية ومن انتهاء سريان اتفاق الألياف المتعددة المتعلق بالمنسوجات والملابس في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وشهد المغرب، وهو البلد الوحيد غير المنتج للنفط في المنطقة الفرعية، تباطؤا شديدا في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نسبة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يرجع إلى حدوث تقلص حاد في الإنتاج الزراعي. وبالمثل فإن ضعف نمو الصادرات من المنسوجات كان له أثر سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس، وهو النمو الذي انخفضت نسبته من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. وسجلت موريتانيا نموا قويا

بلغت نسبته ٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو نمو دعمه الأداء الحسن في قطاع الخدمات كما دعمته استثمارات الهياكل الأساسية التي مولتها الجهات المانحة.

٩ - وكانت منطقة أفريقيا الوسطى أقل المناطق الفرعية أداءً في عام ٢٠٠٥، إذ انخفضت نسبة النمو من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. وقد تباطأ النمو في جميع البلدان في المنطقة الفرعية باستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون، وهما البلدان اللذان سجّلا تحسّناً متوسطاً (من نسبة ١,٣ في المائة إلى نسبة ٢,٢ في المائة ومن نسبة ١,٤ في المائة إلى نسبة ٢,١ في المائة على الترتيب). وشهد كل من تشاد وغينيا الاستوائية تباطؤاً ملحوظاً، من نسبة ٢٩,٧ في المائة إلى نسبة ٥,٩ في المائة ومن نسبة ٣٢,٩ في المائة إلى نسبة ٩,٢ في المائة على الترتيب، وهو ما يرجع إلى استكمال مشاريع استثمارية رئيسية في قطاع النفط.

١٠ - والنمو في جنوبي أفريقيا زاد من نسبة ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهو ما يرجع أساساً إلى زيادة النمو في أنغولا وجنوب أفريقيا وموزامبيق. وحققت أنغولا أسرع نمو اقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠٠٥، بنسبة ١٩,١ في المائة، وهو ما يرجع إلى زيادة عائدات النفط. وزيادة النمو في جنوب أفريقيا يرجع إلى زيادة الطلب المحلي والصادرات وإلى تحسن الأداء في مجال السياحة. وشهد النمو في زامبيا انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعام ٢٠٠٤ (من نسبة ٥,٤ في المائة إلى نسبة ٥,١ في المائة) وذلك بالنظر إلى أن الآثار السيئة لموجات الجفاف في القطاع الزراعي قد عادلته النتائج الإيجابية التي تحققت في قطاعات أخرى، مثل زيادة إنتاج النحاس. وواصل اقتصاد زيمبابوي انكماشه (٧,١ في المائة)، وهو ما جعل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٩ بنسبة ٣٦ في المائة.

١١ - وشهد النمو في غرب أفريقيا تحسّناً هامشياً في عام ٢٠٠٥ (من نسبة ٤,٨ في المائة إلى ٤,٩ في المائة)، وهو تحسن اتسم بسيطرة القطاع الثالث^(٤). غير أنه على مستوى كل بلد على حدة سجلت زيادات كبيرة في النمو في عدد من البلدان: الرأس الأخضر (من نسبة ٤,٤ في المائة إلى نسبة ٦,٦ في المائة)، وليبيريا (من نسبة ٢,٤ في المائة إلى نسبة ٨ في المائة)، ومالي (من نسبة ٢,٢ في المائة إلى نسبة ٦ في المائة)، والنيجر (من صفر إلى نسبة ٤,٥ في المائة). وسجلت أيضاً معدلات مرتفعة لنمو الناتج الإجمالي في السنغال (٦,١ في المائة)، وسيراليون (٦,٣ في المائة) وشهدت أربعة بلدان انخفاضاً في النمو: بوركينا فاسو (من نسبة ٤,٦ في المائة إلى نسبة ٣,٥ في المائة)، وكوت ديفوار (من نسبة ١,٦ في المائة إلى نسبة

(٤) انظر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، المكتب دون الإقليمي لغربي أفريقيا. "تقرير بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في غربي أفريقيا في عام ٢٠٠٥ والاحتمالات لعام ٢٠٠٦". (الجزء الأول: الظروف الاقتصادية).

١ في المائة)، وغانا (من نسبة ٥,٨ في المائة إلى نسبة ٤,٣ في المائة)، وغينيا - بيساو (من نسبة ٤,٣ في المائة إلى نسبة ٢,٣ في المائة).

جيم - الاتجاهات متوسطة الأجل

١٢ - كيف كان أداء الاقتصادات الأفريقية في الأجل المتوسط مؤخرًا؟ يعرض الشكل ٥ معدلات النمو المتوسطة على مدى الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥^(٥). ومما يثير الاهتمام أن نصف الاقتصادات العشرة التي احتلت أعلى المراكز بالنسبة للأداء في عام ٢٠٠٥ كانت أيضا بين الاقتصادات العشرة التي احتلت أعلى المراكز بالنسبة للأداء على مدى السنوات الثماني الماضية: أنغولا، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وموزامبيق، والسودان. وسيشيل وزمبابوي هما من بين البلدان التي حققت أضعف أداء في عام ٢٠٠٥ وعلى مدى السنوات الثماني الماضية. والأدلة متوسطة الأجل تشير أيضا إلى أن النمو المرتفع لا يقتصر على البلدان التي تمتلك ثروات نفطية. فالبلدان العشرة التي احتلت أعلى المراكز بالنسبة للأداء كان بينها ٦ بلدان غير مصدرة للنفط: إثيوبيا، وأوغندا، وبوتسوانا، ورواندا، وموزامبيق، والسنغال. والنمو في تلك البلدان كان يحركه أثر الإصلاحات الاقتصادية الشاملة والمستمرة، وكذلك الاستقرار السياسي في البلدان التي كانت تمر بمرحلة ما بعد النزاعات، مثل أوغندا ورواندا وموزامبيق.

١٣ - ومجموعة أقل البلدان نموا^(٦) في أفريقيا كان أدائها حسنا بصفة خاصة، وسجلت معدل نمو متوسط نسبته ٥,٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥، وهو معدل يزيد عن المعدل المتوسط الذي سجلته البلدان الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى (٣,٦ في المائة) وعن المعدل المتوسط المتعلق بالقارة (٤ في المائة)^(٧). وعلى مستوى كل بلد على حدة تفوقت البلدان الأفريقية المنتجة للنفط التي تعتبر من بين أقل البلدان نموا على البلدان غير المنتجة للنفط (نسبة ٧,٥ في المائة ونسبة ٤,٤ في المائة على الترتيب) في حين أن البلدان غير الساحلية التي تعتبر من بين أقل البلدان الأفريقية نموا كان أدائها أسوأ من حيث النمو (نسبة ٣,٩ في المائة).

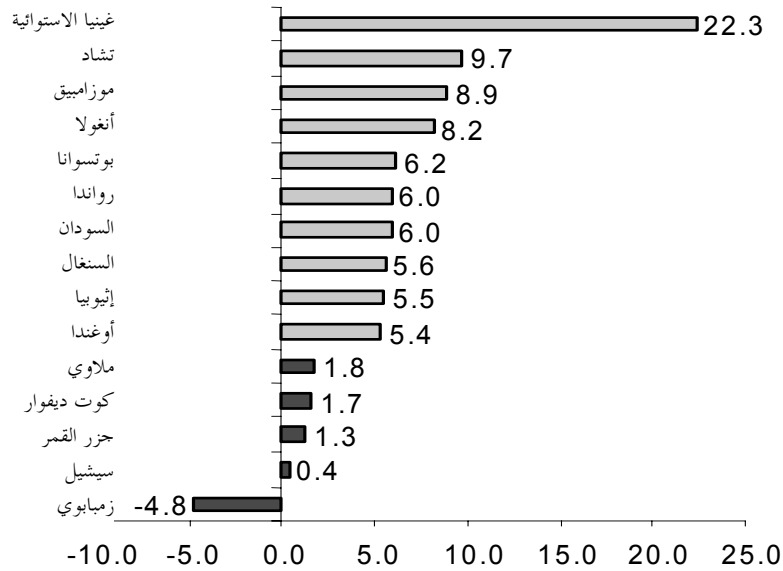
(٥) اختيار الفترة يحكمه مدى تناسق البيانات.

(٦) من بين البلدان الأفريقية التي يصل عددها إلى ٥٣ بلدا يصل عدد البلدان الأقل نموا إلى ٣٤ بلدا.

(٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بالنسبة للتقدم الذي تحقق بين أقل البلدان نموا في أفريقيا، انظر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام ٢٠٠٦، التحديات والفرص الموجودة أمام البلدان الأفريقية الأقل نموا. تقرير مرحلي بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل للبلدان الأفريقية الأقل نموا، استعراض منتصف المدة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (شباط/فبراير)، أعدته شعبة السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل ٥

البلدان العشرة التي احتلت أعلى المراكز والبلدان الخمسة التي احتلت أدنى المراكز بالنسبة للأداء الاقتصادي في أفريقيا، الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ (النمو السنوي المتوسط بالنسبة المئوية)



المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية.

دال - نمط النمو لا يزال يشير بعض القلق

لا تزال معدلات النمو غير كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

١٤ - على الرغم من النمو القوي الذي تحقق مؤخرا هناك أوجه للقلق إزاء أثر ذلك النمو على التنمية الاجتماعية وإدامتها في الأجل المتوسط. وفي حين أن البلدان الأفريقية قد حققت معدلات نمو أعلى من المعدلات التي حققتها في العقود السابقة فإن تلك المعدلات لا تزال أقل من الحد المطلوب للإسراع بتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الأجل المتوسط لم يحقق النمو المحدد بنسبة ٧ في المائة سوى أربعة بلدان: غينيا الاستوائية، وتشاد، وأنغولا، وموزامبيق. وهذا الدليل يشير إلى أن عدد البلدان الأفريقية التي تمكنت، حتى الآن، من المحافظة على معدلات للنمو الاقتصادي مرتفعة بدرجة تكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو عدد قليل.

١٥ - وثمة تحد هام آخر يعيق تخفيف حدة الفقر وهو الأعداد الكبيرة من حالات عدم المساواة في العديد من البلدان الأفريقية^(٨). والأدلة توحى بالفعل بأن مستوى عدم المساواة العالي يخفض بدرجة كبيرة معدل تحول النمو إلى تخفيف حدة الفقر^(٩). ولذلك فإنه بالإضافة إلى تدعيم الاستراتيجيات الرامية إلى تسريع النمو يجب أن تظل مسألة تحقيق التنمية على نطاق واسع من الأولويات في المناقشات الجارية بشأن السياسة الاقتصادية الوطنية.

إيجاد فرص العمل مازال يمثل تحدياً

١٦ - من السمات الأخرى المخيبة للآمال لسجل النمو في أفريقيا أن معدلات النمو العالية التي سجلها مؤخرًا الناتج المحلي الإجمالي لم ترافقها مكاسب هامة في مجال إيجاد فرص العمل، وهو ما يثير قلقاً شديداً إزاء قدرة القارة على التوصل إلى تخفيف حدة الفقر بصورة مجدية^(١٠). والسبب الأول للأداء المتدني في مجال العمالة في القارة هو انعدام القدرة على الحفاظ على مستوى مرتفع من النمو لمدة طويلة. والتقلبات الكثيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي تحد من حوافز إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص بسبب انعدام القدرة على التأكد من الربحية التي ستتحقق في المستقبل. والسبب الثاني هو أن معدلات النمو ليست مرتفعة بما فيه الكفاية في العديد من البلدان لتوليد ما يكفي من الطلب على اليد العاملة. وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان لم يواكب النمو في القوة العاملة. وارتفاع متوسط الأداء على مستوى القارة يخفي، في الواقع، أوجه تفاوت كبيرة بين بلدان القارة، علماً بأن العديد من البلدان تراوح مكانها مسجلة نفس مستوى النمو المنخفض. والسبب الثالث للأداء الضعيف في مجال العمالة هو تحول النشاط التجاري عن الزراعة إلى قطاعات تنسم بكثافة اليد العاملة مثل التعدين وإنتاج النفط. ومن عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٣، شهد ٣٥ بلداً من ٥١ بلداً (تتوفر لديها البيانات الكافية) انخفاضاً في حصة الزراعة من الناتج المحلي^(١١). وذلك التحول في النشاط الاقتصادي عن الزراعة

(٨) يتخذ عدم المساواة أشكالاً مختلفة: عدم المساواة في الدخل، وعدم المساواة في الأصول، وعدم المساواة في الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفي الوصول إلى أسواق اليد العاملة. وعلاوة على ذلك فإنه بالإضافة إلى عدم المساواة العمودية لا يزال هناك ما يشير إلى وجود عدم مساواة أفقية هامة (على الصعيد الإقليمي مثلاً) في جميع أنحاء القارة.

(٩) انظر A. Fosu (2006) "Inequality and the growth-poverty nexus: specification empirics using African data"، سيصدر قريباً.

(١٠) تتضمن ورقة القضايا مناقشة مفصلة للتحديات التي تواجهها العمالة في أفريقيا: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠٦): "التصدي للتحديات الاقتصادية التابع للجنة، أوغادوغو، بوركينافاسو، ١٠-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٦".

(١١) البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ٢٠٠٥ (إصدار على شكل قرص مراص - ذاكرة قراءة فقط).

صحبتة، أو لم تصحبه، زيادة طفيفة في الإنتاجية في القطاع الزراعي ونسبة استيعاب منخفضة لليد العاملة في القطاع غير الزراعي، مما نتج عنه معدل مرتفع للعمالة الناقصة في القطاع الريفي/الزراعي.

معدلات الوفورات والاستثمارات لا تزال منخفضة

١٧ - يُعد انخفاض الاستثمار المحلي من بين العوامل التي تفسر بطء النمو في العديد من البلدان الأفريقية. وبلغ متوسط إجمالي الاستثمار المحلي الثابت للقارة ٢٠ في المائة فقط في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ولم يعد الاستثمار المحلي إلى ما كان عليه قبل الانخفاض الذي حصل في الثمانينات ولم يستجيب للإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. ومن بين البلدان التي تتوفر لديها بيانات كافية والبالغ عددها ٤٦ بلدا حققت تسعة بلدان فقط معدلات استثمار عالية، أي نسبة ٢٥ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (انظر الشكل ٦). وثمة قيد هام مفروض على الاستثمار وهو التكاليف العالية للائتمانات بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، فضلا عن انعدام القدرة عموما على الحصول على ائتمان، لا سيما بالنسبة للمشاريع المتوسطة والصغيرة. وينظر أيضا عموما إلى تكلفة الاضطلاع بأعمال تجارية في البلدان الأفريقية على أنها أعلى مما هي عليه في مناطق أخرى، مما يكاد يحول دون استقطاب الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر^(١٢).

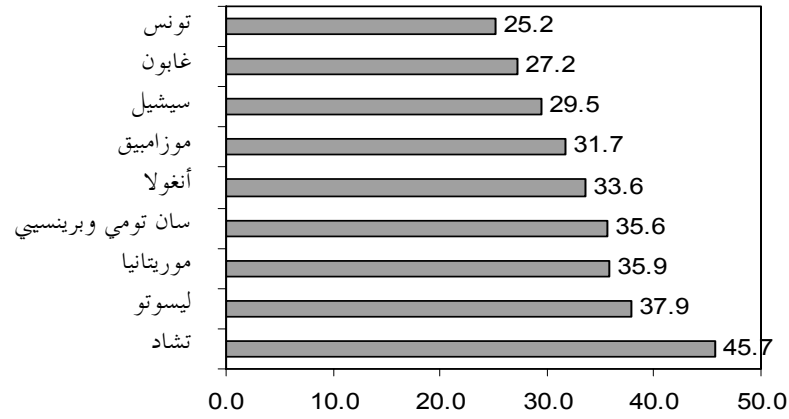
١٨ - ومعدلات الادخار منخفضة أيضا في معظم البلدان الأفريقية، وهو ما يعزى أساسا إلى انخفاض الدخل وانعدام كفاءة الأنظمة المالية فيما يتعلق بتعبئة المدخرات. إلا أن معدلات التوفير المنخفضة لا تفسر إلا جزئيا تدني مستويات الاستثمار المتدنية. وفي حين أن معدلات الادخار قد ارتفعت منذ منتصف التسعينات فإن ذلك لم يرافقه انتعاش كبير في الاستثمار (انظر الشكل ٧). وبالإضافة إلى تكلفة القيام بأعمال تجارية فإن أسباب ضعف الارتباط بين الادخار والاستثمار في أفريقيا تشمل عدم فعالية الأسواق المالية الذي يجعل التخصيص الأمثل لرأس المال في الاقتصاد أمرا صعبا^(١٣).

(١٢) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥ (أديس أبابا، ٢٠٠٥).

(١٣) L. Senbet. And I. Otcher, "Financial Sector Reforms in Africa. Perspectives on Issues and Policies." (إصلاحات القطاع المالي في أفريقيا. منظورات بشأن القضايا والسياسيات) ورقة بحث قدمت في المؤتمر السنوي للبنك الدولي المعني بالعوامل الاقتصادية لعملية التنمية، داکار، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

الشكل ٦

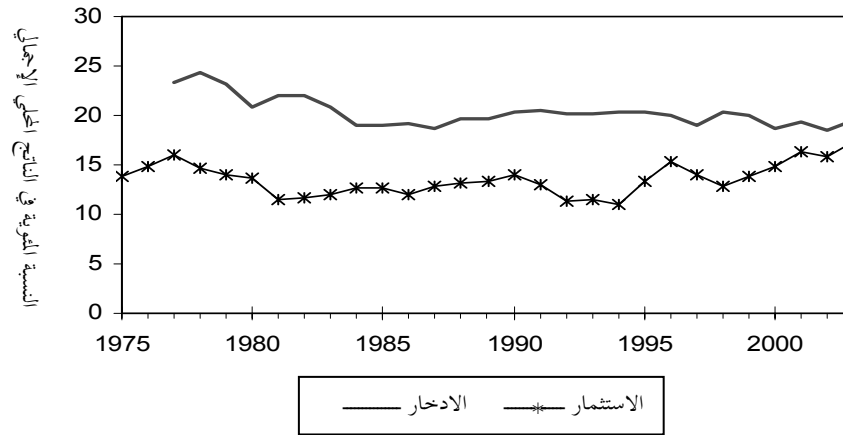
البلدان الأفريقية التي تبلغ فيها نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥ في المائة على الأقل، ٢٠٠٣-٢٠٠٠



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٥.

الشكل ٧

إجمالي الاستثمار المحلي الثابت والادخار (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في أفريقيا، ١٩٧٥-٢٠٠٣



المصدر: مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٥.

ملاحظة: هذا الرقم يمثل ٢٦ بلداً أفريقياً تتوفر لديها بيانات كافية عن الادخار والاستثمار الثابت للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٣.

هاء - حالة البلدان التي تشهد صراعا والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع

١٩ - تواجه البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع تحديات معينة ناشئة عن آثار الحرب والاحتياجات المالية الضخمة المرتبطة بعملية التعمير. وتواجه تلك البلدان تحديا يتمثل في تحديد عدد لا يحصى من الأولويات بالنسبة للسياسة العامة، بدءا بالهياكل الأساسية والطاقة ووصولاً إلى توفير الخدمات الاجتماعية ومن تحقق استقرار الاقتصاد الكلي إلى الإصلاحات التنظيمية والإصلاحات على المستوى الجزئي. ومع ذلك فإن العديد من البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع قد سجلت معدلات نمو عالية في السنوات الأخيرة، وهو ما يعزى أساساً إلى إعادة إحلال السلام، بل أيضاً إلى الجهود التي بذلتها الحكومات للاستثمار في عملية التعمير التي كثيراً ما استفادت من الدعم السخي الذي قدمه مجتمع المانحين^(١٤). وبلدان مثل أوغندا ورواندا وموزامبيق هي أمثلة جيدة على الاقتصادات التي حققت أداء قويا في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

٢٠ - والبلدان التي لا تزال تعاني من الصراع تواجه تحديا أكبر فيما يتعلق بالتنمية وإيجاد فرص العمل والحد من الفقر. كما أن انعدام الأمن في تلك البلدان يهدد النشاط الاقتصادي والاستقرار السياسي في البلدان المجاورة وفي المنطقة. وينبغي الشروع في بذل الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية ومواصلة تحقيق تسوية سلمية للصراعات وكذلك لإقامة آليات مؤسسية للحكم الديمقراطي كوسيلة لمنع حدوث صراعات في المستقبل^(١٥).

ثالثا - الموازين الداخلية للاقتصاد الكلي يتواصل تحسنها

ألف - التحسنات في الميزان المالي

٢١ - من السمات الإيجابية للنمو الاقتصادي الذي حدث مؤخرا في أفريقيا التحسن في الميزان المالي في العديد من البلدان. وقد تحسن متوسط الوضع المالي في القارة إذ تحول من عجز بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤ إلى فائض بنسبة ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٥. والبلدان التي تسجل فوائض مالية زاد عددها من ٨ بلدان في عام ٢٠٠٤ إلى ١٢ بلدا في عام ٢٠٠٥ (انظر الجدول ١). إلا أن تحسن الوضع المالي في القارة اعتمد أساساً على الفوائض المالية الضخمة التي سجلتها البلدان المنتجة للنفط: الجماهيرية العربية الليبية (٢٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، غينيا الاستوائية (٢٠ في المائة)،

(١٤) A. K. Fosu and P. Collier, eds, Post-conflict Economies in Africa (New York, Palgrave Macmillan, 2005).

(١٥) المرجع نفسه، A.K Fosu, "Post-conflict economies in Africa: Synthesis and lessons, in Fosu. And Collier, نفسه.

جمهورية الكونغو (١٣,٧ في المائة)، الجزائر (١١,٧ في المائة)، غابون (١١,١ في المائة)، الكاميرون (٣,٧ في المائة)، السودان (١,٢ في المائة). كما سجلت أربعة اقتصادات غير نفطية فوائض مالية: سان تومي وبرينسيبي (٤٤,٦ في المائة)، سيشيل (١,٥ في المائة)، ليسوتو (٠,٥ في المائة)، كينيا (٠,٣ في المائة).

٢٢ - غير أن الاختلالات المالية لا تزال تمثل مشكلة حرجية في عدد كبير من البلدان الأفريقية. فقد سجلت بلدان وصل عددها إلى ٢٨ بلدا حالات عجز مالي في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ٣٢ بلدا في عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، لا يزال العديد من البلدان يعتمد بدرجة كبيرة على المعونة الإنمائية الرسمية لتمويل ميزانياتها^(١٦)، مما يثير شواغل تتصل باستمرارية البرامج الإنمائية. وبالتالي فإن التثبيت المالي، بما في ذلك استراتيجيات تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية، يجب أن يظل بندا ذا أولوية في برنامج الإصلاحات الاقتصادية في القارة.

الجدول ١

توزيع حالات العجز المالي في أفريقيا، عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥ (عدد البلدان)

٢٠٠٤	٢٠٠٥	
٨	١٢	البلدان ذات الفائض
٣	٦	أقل من ٥ في المائة
٣	صفر	٥ في المائة إلى ١٠ في المائة
٢	٦	أكثر من ١٠ في المائة
٣٢	٢٨	البلدان ذات العجز
٢٣	١٩	أقل من ٥ في المائة
٨	٨	٥ في المائة إلى ١٠ في المائة
١	١	أكثر من ١٠ في المائة
٤٠	٤٠	مجموع عدد البلدان

المصدر: وحدات التحريات الاقتصادية.

(١٦) للاطلاع على الدليل على ذلك على الصعيد القطري، انظر مناقشة حالة أوغندا من جانب ل. نديكومانا وج. نانيونجو (٢٠٠٥) "السياسة المالية وبناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع: دروس مستفادة من أوغندا". أعدت لصالح مشروع "دور المالية العامة في بناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع" التابع لمركز جامعة نيويورك المعني بالتعاون الدولي.

باء - ظل التضخم محصورا بأرقام أحادية في معظم البلدان

٢٣ - في عام ٢٠٠٥، ظلت التوقعات المتصلة بالتضخم مرضية، إذ سجلت أغلبية البلدان معجلات تضخم أحادية الرقم (انظر الجدول ٢). وبعد انخفاض من ١٠,٤ في المائة إلى ٧,٨ في المائة في الفترة بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤، ارتفع متوسط التضخم في القارة ارتفاعا بسيطا فبلغ ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥. وعدد البلدان التي تشهد تضخما عاليا، أي ما يزيد عن ١٠ في المائة، انخفض من ١٦ بلدا في عام ٢٠٠٤ إلى ١٤ بلدا في عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، ازداد التضخم في ٣٠ بلدا إلى ٥١ بلدا، بما في ذلك ثمانية بلدان من البلدان المنتجة للنفط البالغ عددها ١٣ بلدا: تشاد، والجماهيرية العربية الليبية، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وكوت ديفوار، ومصر، ونيجيريا. وظل معدل التضخم عاليا في أنغولا، حيث بلغ ٢٢ في المائة، إلا أن ذلك مثل تحسنا هاما مقارنة بعام ٢٠٠٤ (٤٣,٦ في المائة) وإنجازا ضخما مقارنة بمعدلات التضخم الثلاثية الرقم المسجلة حتى عام ٢٠٠٢. إلا أن بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية شهدا زيادة حادة في معدل التضخم (من ٨ في المائة إلى ١٦,٣ في المائة ومن ٣,٩ في المائة إلى ٢٣ في المائة على التوالي) بسبب عدد من العوامل، منها موجات الجفاف الشديد في بروندي والاختناقات من جانب العرض، وهي من مخلفات الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الجدول ٢

توزيع معدلات التضخم في أفريقيا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (عدد البلدان)

المدى	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أقل من ٥ في المائة	٢٣	٢٨	٢٤
بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة (١٠ في المائة غير مشمولة)	١٥	٦	١٣
بين ١٠ في المائة و ٢٠ في المائة (٢٠ في المائة غير مشمولة)	٨	١٤	١٠
٢٠ في المائة وما فوق	٥	٣	٤
مجموع عدد البلدان	٥١	٥١	٥١

المصدر: صندوق النقد الدولي، عام ٢٠٠٥، الدراسات الاستقصائية الاقتصادية والمالية العالمية، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

رابعاً - الموازين الخارجية تحسنت أيضاً

ألف - التطورات في موازين المدفوعات

٢٤ - على الرغم من ازدياد حدة الضغوط التزولية التي يفرضها العجز التجاري في الخدمات، أخذ الفائض التجاري في القارة في الارتفاع (السلع والخدمات مجتمعة) منذ عام ٢٠٠٣، وهو ما يعزى أساساً إلى ارتفاع أسعار النفط الدولية، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج النفط الخام. وارتفع الفائض التجاري في أفريقيا إلى ٢٧,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٥ من ١٢,٧ بليون دولار في السنة السابقة نتيجة زيادة بنسبة ٤٥ في المائة في الفائض التجاري النفطي في المنطقة (صندوق النقد الدولي، عام ٢٠٠٥). ونتج عن الأداء القوي في تجارة البضائع وصافي التحويلات الجارية تحقيق فائض في الحسابات الجارية للسنة الثانية على التوالي. إلا أنه من الاقتصادات غير النفطية التي تتوفر لديها بيانات كافية والبالغ عددها ٣٧ اقتصاداً، شهدت ٩ اقتصادات فقط تحسناً في رصيد حساباتها الجارية من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٥، مما يوحي بأهمية إيرادات النفط كعامل توضيحي هام من عوامل التحسن.

باء - الدين الخارجي

٢٥ - بلغ إجمالي رصيد الديون الخارجية لأفريقيا ٢٨٥,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من أن مدفوعات خدمة الديون انخفضت من ٣٢,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣,١ بليون دولار في عام ٢٠٠٢، فإنها ارتفعت من جديد إلى ٣١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٥.

٢٦ - وبغية التخفيف من عبء التزامات خدمة ديون القارة، التزمت مجموعة الـ ٨ في مؤتمر القمة الذي عقده في غلين إيغلز في عام ٢٠٠٥ بإلغاء ديون ١٤ بلداً أفريقياً بلغت بالفعل نقطة الإكمال للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه البلدان هي إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، وغانا، ومالي، ومدغشقر، وموريتانيا، وموزامبيق، والنيجر. ومن المتوقع أن تبدأ تلك البلدان في الانتفاع من الإلغاء الكامل للديون اعتباراً من أوائل عام ٢٠٠٦، وهو ما سيؤدي إلى تحسين حالة ديونها في السنوات المقبلة. إلا أن تلك التدابير، وإن كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، لا تكفي لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية بالنسبة لتمويل التنمية. والعديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل لا تستفيد من المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون. والديون المستحقة على البلدان الأفريقية جنوب الصحراء المؤهلة لشطب ديونها بموجب المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون تمثل ٢٥ في المائة من رصيد ديون شبه

القارة، كما أن عملية إلغاء الديون لا تأخذ في الاعتبار الدين المحلي الذي يكون كبيرا جدا بالنسبة للعديد من تلك البلدان.

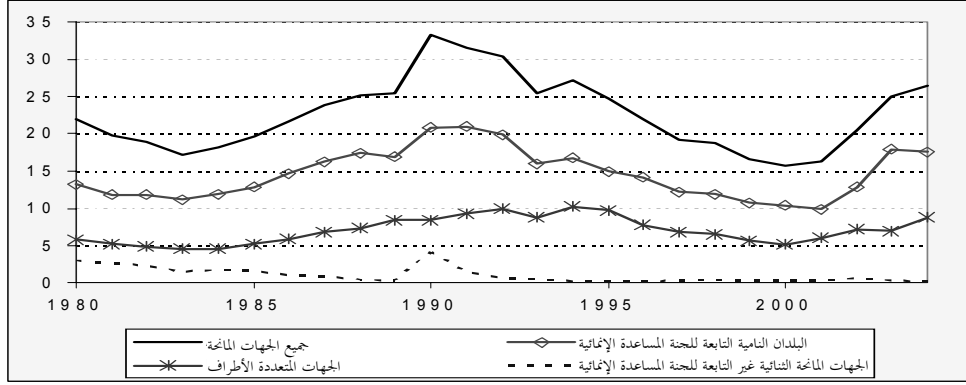
جيم - المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٧ - تواصل المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أفريقيا مرحلة انتعاشها بعد الانخفاض الطويل الأجل الذي شهدته بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠١ (انظر الشكل ٨). وفي عام ٢٠٠٤، بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع الشركاء في التنمية ٢٦,٥ بليون دولار مقارنة بمبلغ ١٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ (بسر الدولار الثابت لعام ٢٠٠٤). إلا أن المعونة الإجمالية المقدمة إلى أفريقيا لم تصل بعد إلى الذروة التاريخية التي بلغت في عام ١٩٩٠ وقيمتها ٣٣,٣ بليون دولار.

٢٨ - وتعزى الزيادة في المعونة منذ عام ٢٠٠١ إلى لجنة المساعدة الإنمائية والجهات المانحة المتعددة الأطراف. إلا أن الزيادة في المعونة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤ نشأت أساسا عن المنظمات المتعددة الأطراف، وبصورة خاصة البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين). وتلك المجموعة ساهمت بمبلغ قدره ٢,٣ بليون دولار (بالقيمة الاسمية) في زيادة المعونة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في حين دفعت الجهات المانحة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية مبلغا ضئيلا قدره ١٥٠ مليون دولار وخفضت في الواقع الجهات المانحة الثنائية التابعة للجنة المساعدة الإنمائية المعونة المقدمة إلى أفريقيا لثلاث سنوات متتالية.

الشكل ٨

المعونة الإنمائية الرئيسية المقدمة إلى أفريقيا (ببلايين الدولارات بسعر الدولار الثابت لعام ٢٠٠٠)



المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠٠٥، قواعد بيانات مباشرة للإحصاءات الإنمائية الدولية.

دال - الاستثمار المباشر الأجنبي

٢٩ - خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، حصلت أفريقيا على ما يزيد بقليل عن ٢ في المائة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم وحصلت الاقتصادات النامية على أقل من ١٠ في المائة من التدفقات. وفي عام ٢٠٠٤، بلغ الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا ١٨,١ بليون دولار، أي دون أي تغير مقارنة بعام ٢٠٠٣. ولم يكن توزيع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي متساويا في جميع المناطق دون الإقليمية، فقد حصلت منطقة شمال أفريقيا على حوالي ٣٠ في المائة من المجموع مقارنة بنسبة ١٠ في المائة لمنطقة شرق أفريقيا. إلا أن منطقة شرق أفريقيا شهدت أكبر زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي (٥٤,١ في المائة)، في حين أن منطقة الجنوب الأفريقي سجلت انخفاضا يزيد عن ٣١,٥ في المائة في الاستثمار المباشر الأجنبي من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤. وظلت البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تهيمن بالنسبة لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة، إذ كان مصدرو النفط يستقطبون ما يزيد عن ٦٥ في المائة من التدفقات السنوية من الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إلى المنطقة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤.

٣٠ - والتركيز الشديد للاستثمار المباشر الأجنبي في الصناعات الاستخراجية يثير شواغل فيما يتعلق بالعمالة والحد من الفقر، فضلا عن الآثار السلبية المحتملة في البيئة. ونظرا إلى أن

تكنولوجيا الإنتاج في تلك القطاعات تتسم بكثافة عالية من حيث رأس المال، فإن الاستثمار يرافقه عموماً القليل من فرص العمل الجديدة. وعلاوة على ذلك، تنشأ عن الإنتاج في تلك القطاعات آثار غير مباشرة وغير كافية بالنسبة للقطاعات الأخرى من الاقتصاد، حيث أن النواتج تصدر بقيمة مضافة ضئيلة. وثمة نزعة أيضاً إلى أن تولد الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، لا سيما النفط، مخاطر بيئية ذات آثار ضارة بسلامة السكان المحليين. وثمة حاجة إلى معالجة تلك الآثار السلبية المترتبة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع من خلال وضع الأنظمة المناسبة.

هاء - أسعار الصرف ظلت مستقرة خلال عام ٢٠٠٥

٣١ - ظلت معظم العملات الأفريقية مستقرة حتى عام ٢٠٠٥. وبصورة خاصة، كان فرنك الجماعة المالية الأفريقية مستقراً في عام ٢٠٠٥ مسجلاً ارتفاعاً في قيمته بنسبة ٠,٣ في المائة مقارنة بدولار الولايات المتحدة. ومن بين العملات الأفريقية البالغ عددها ٢٨ عملة التي سجلت ارتفاعاً في قيمتها، سجل الجنيه المصري وحده ارتفاعاً في القيمة بنسبة تزيد عن ٥ في المائة بسبب تدفقات القطع الأجنبي القوية الداخلة.

خامساً - بطء التقدم المحرز في مجال التنمية الاجتماعية

ألف - سجل التنمية البشرية لا يزال منخفضاً

٣٢ - على الرغم من قوة أداء النمو الذي شهده مؤخراً الناتج المحلي الإجمالي والتحسينات في موازين الاقتصاد الكلي في العديد من البلدان الأفريقية، سجلت القارة تقدماً بطيئاً في مجال مكافحة الفقر والأمية والأمراض المستوطنة وعدم المساواة بين الجنسين وغيرها من المشاكل الاجتماعية. وفي حين أحرز العالم النامي عموماً تقدماً ملحوظاً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على مر العقد الماضي، لا تزال غالبية البلدان الأفريقية متخلفة عن الركب فيما يتعلق بالاستثمارات والنواتج في المجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء^(١٧). ومن المؤسف أن تكون المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي الوحيدة في العالم النامي التي ازدادت فيها نسبة الفقراء منذ عام ١٩٨٠^(١٨). وقد جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ أن ٣٠ بلداً من ٣٢ بلداً مصنفة في فئة "التنمية البشرية

(١٧) الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: التقدم والتحديات (أديس أبابا، عام ٢٠٠٥).

(١٨) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠٠٥). التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥.

المنخفضة“ تقع في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عام ٢٠٠٥).

٣٣ - ومع ذلك، فإن أغلبية البلدان الأفريقية شهدت بالفعل تحسنا في دليل مؤشراتها للتنمية البشرية^(١٩) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣، بينما سجل ١٦ بلدا تراجعاً. ويبين الشكل ٩ البلدان العشرة التي سجلت أفضل التحسينات والبلدان التي سجلت أكبر تراجعاً في دليل مؤشرات التنمية البشرية. ويُلاحظ أن ست من البلدان التي حققت أفضل أداء في مجال التنمية البشرية تنتمي أيضاً إلى فئة البلدان ذات الأداء الأفضل بالنسبة للنمو المتوسط الأجل على النحو المبين في الشكل ٥ (إثيوبيا، أوغندا، رواندا، السودان، غينيا الاستوائية، موزامبيق). والبلدان ذات الأداء الأفضل في مجال التنمية البشرية تشمل أيضاً البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، والتي سجلت أيضاً معدلات نمو عالية في السنوات الماضية: أوغندا ورواندا وموزامبيق. ويمكن أن يعزى التراجع في دليل مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة لبلدان منطقة الجنوب الأفريقي إلى تدهور الحالة الصحية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النحو المبين في الشكل ٩^(٢٠).

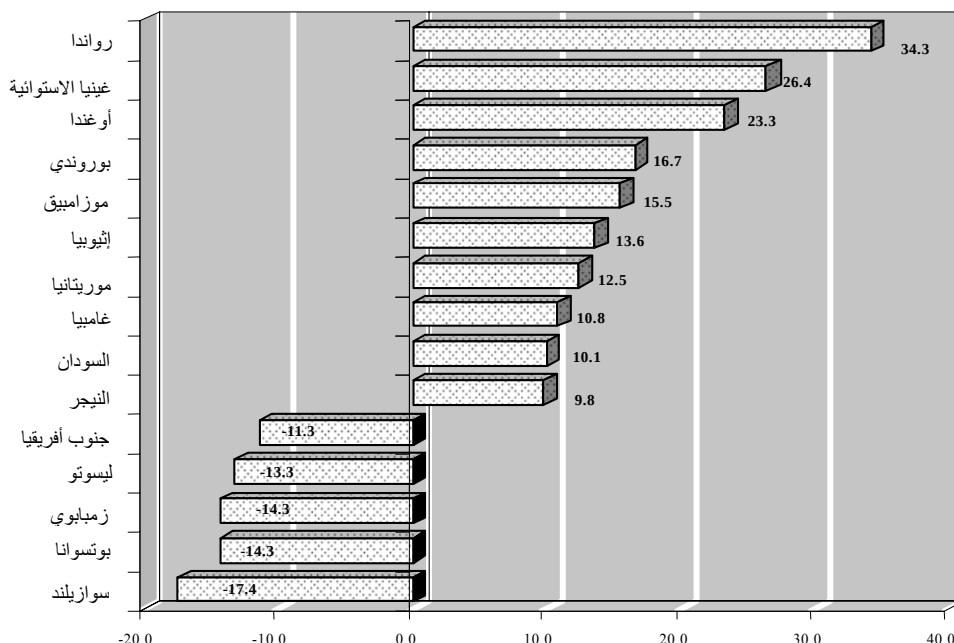
٣٤ - ومن الأسباب الهامة لبطء التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية أن النمو لم تواكبه زيادة هامة في فرص العمل الجديدة. وتركيز النمو في القطاعات التي تتسم بكثافة رأس المال، مثل النفط والتعدين، والتحول عن الزراعة دون استيعاب اليد العاملة التي كانت موجودة في ذلك القطاع ساهما في تحقيق خسائر في فرص العمل، مما أدى إلى تدهور مستويات المعيشة.

(١٩) يقيس دليل مؤشرات التنمية البشرية إنجازات بلد ما بالنسبة لجوانب ثلاثة من التنمية البشرية: طول العمر والمعرفة ومستويات العيش الكريم. ويقاس طول العمر بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ وتقاس المعرفة بالجمع بين معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وإجمالي المعدل المشترك للالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي؛ ويقاس مستوى المعيشة بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.

(٢٠) في عام ٢٠٠٣، كانت بلدان منطقة الجنوب الأفريقي التي سجلت معدلات عالية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: بوتسوانا (٣٧,٣ في المائة)، وجنوب أفريقيا (٢١,٥ في المائة)، وسوازيلند (٣٨,٨ في المائة)، وليسوتو (٢٨,٩ في المائة).

الشكل ٩

البلدان العشرة ذات الأداء العالي والبلدان الخمسة ذات الأداء المنخفض في مجال التنمية البشرية (التغير في دليل مؤشرات التنمية البشرية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٣ بالنسب المئوية)



التغير في دليل مؤشرات التنمية البشرية (بالنسب المئوية)

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

٣٥ - إلا أن الأداء في مجال التنمية الاجتماعية في القارة يبين أوج تفاوت هامة بين عامة البلدان. ففي حين يشهد العديد من البلدان تدهورا في الظروف الاجتماعية، يحرز عدد منها تقدما نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية^(٢١). ويوضح ذلك التقدم المحرز فيما يتعلق بأبعاد مختلفة من التنمية الاجتماعية، مثل تحسين عملية الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية، وتعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة، والحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس ووفيات الأطفال، والتحسين عموما في متوسط العمر المتوقع. وعلى سبيل المثال فإنه من بين البلدان التي تتوفر لديها بيانات كافية والبالغ عددها ٥١ بلدا انخفض معدل وفيات الأطفال في ٣٤ بلدا وراوح

(٢١) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي السنوي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٥.

مكانه في ٩ بلدان، وازداد في ٨ بلدان. ومع ذلك، لا تزال جميع البلدان الأفريقية بحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل دفع عجلة التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

باء - التقدم المحرز من أجل سد الفجوة الجنسانية لا يزال غير كاف

٣٦ - علاوة على ما تقدم فإن البلدان الأفريقية تواجه مسألة حساسة تتمثل في انتشار حالات عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة للحقوق الأساسية، والوصول إلى الموارد المنتجة والفرص الاقتصادية، والافتقار إلى دور سياسي. وقد تبين للمجتمع الإنمائي الدولي أنه ليس من الممكن بعد الآن مواصلة إبقاء مسألة عدم المساواة بين الجنسين في إطار عملية الدعوة، بل ينبغي أن تكون في صميم الحديث عن سياسات التنمية الاقتصادية^(٢٢). ويتجلى التركيز على عدم المساواة بين الجنسين من خلال العدد الكبير والمتزايد للإعلانات والاتفاقيات الوطنية والدولية بشأن هذه المسألة. إلا أن تنفيذ تلك الصكوك لا يزال ضعيفا، وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر دعم مؤسسي فعال.

٣٧ - وثمة أسباب هامة تجعل من الضروري أن يولي واضعو السياسات في أفريقيا اهتماما بمسألة عدم المساواة وأن يسعوا إلى إيجاد الطرق الكفيلة بالقضاء عليه. ويتمثل أحد الأسباب المهيمنة في أن عدم المساواة بين الجنسين يضر المرأة أساسا إلا أنه يفرض أيضا تكاليف باهظة على المجتمع ككل. وخلصت دراسة شاملة أجراها البنك الدولي^(٢٣) إلى أنه "في حين أن أوجه التفاوت في التمتع بالحقوق الأساسية؛ والالتحاق بالمدارس؛ والحصول على ائتمانات؛ والإفادة من فرص العمل؛ أو في عدم القدرة على المشاركة في الحياة العامة تؤثر سلبا في النساء والفتيات مباشرة فإن التكاليف الكاملة لانعدام المساواة بين الجنسين تضر الجميع في نهاية المطاف".

٣٨ - وفي جميع أنحاء القارة تحققت مكاسب واضحة في سد الفجوة الجنسانية، لا سيما في مجال التعليم على مر العقود السابقة. وازدادت بدرجة كبيرة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية والثانوية، وكثيرا ما يتم ذلك بصورة أسرع مقارنة بمعدلات التحاق الفتيان (انظر الجدول ٤). ويجري تدريجيا سد الفجوة الجنسانية بالنسبة للالتحاق بالمدارس، كما يتبين من الزيادة في نسبة الإناث إلى الذكور من حيث معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية ومعدل إكمال التعليم الابتدائي.

٣٩ - ومن الواضح أيضا أن بعض البلدان لا تزال تشهد فجوات جنسانية ضخمة في مجال التعليم بغض النظر عن التقدم المحرز على مر السنوات السابقة. وبصورة خاصة، لا تزال نسبة

(٢٢) البنك الدولي، إدماج المنظور الجنساني في التنمية من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد وتعزيز صوت المرأة. واشنطن العاصمة، البنك الدولي عام ٢٠٠٠.

النساء في التعليم الجامعي دون نسبة الرجال، علما بأن عددا صغيرا من البلدان فقط قد حقق التعادل الجنساني في السنوات الأخيرة (انظر الشكل ١٠).

الجدول ٣

الفجوة الجنسانية في مجال التعليم، الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢

نسبة الإناث إلى الذكور من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية للعمر بين ١٤ سنة و ٢٥ سنة) معدل إكمال التعليم الابتدائي		نسبة الفتيات إلى الفتيان في المدارس الابتدائية	
النسبة المئوية للتغير عام ٢٠٠٢	الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢	النسبة المئوية للتغير عام ٢٠٠٢	الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٢
إثيوبيا	غير متاح	غير متاح	٨٢,١
أوغندا	٩٦,٣	٢٤,٧	٨٥,٧
بوروندي	٧٩,٤	٢,٩-	٩٦,٩
تشاد	٥٨,٨	٤١,٩	٨٤,٤
الجزائر	٩٨,٦	١٨,٣	٩١,١
جزر القمر	٨٢,٢	١٥,٧	٧٩,٥
جنوب أفريقيا	١٠٠,٤	٢,٧-	١٠٠,٠
جيبوتي	٧١,٢	١,٧	٩١,٢
رواندا	٩٤,٨	١,٦-	٩٦,٩
زيمبابوي	٩٥,٤	٠,٧-	٩٧,٣
السنغال	٨٧,١	٢٧,٢	٧٢,٥
سوازيلند	٩٤,٤	٢,١-	١٠١,٨
السودان	٨٥,٨	١٠,٩	٨٨,٥
غانا	٩١,٠	١٨,٥	٩٥,٧
مالي	٧١,٣	٢٢,٥	غير متاح
مدغشقر	غير متاح	غير متاح	٩٢,٥
المغرب	٨٧,٨	٢٥,٢	٧٩,٢
ملاوي	٩٢,٥	١٤,٧	٧٦,٧
موريتانيا	٩٣,٨	٣٨,٩	٧٢,٧
موزامبيق	٧٩,٠	٨,٢	٦٤,٣
النيجر	٦٩,٠	٢٤,٠	٤٤,٤

المصدر: قاعدة البيانات الأفريقية لدى البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي، عام ٢٠٠٥
(قرص متراس - ذاكرة قراءة فقط).

الشكل ١٠

الفجوة الجنسانية في معدل الالتحاق بالمدارس (نسبة الإناث إلى الذكور) في عام ٢٠٠٢



المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ٢٠٠٥.
ملاحظة: الرقم يشمل فقط البلدان التي تتوفر لديها بيانات كافية.

سادسا - توقعات النمو والتنمية المتوسطة الأجل لعام ٢٠٠٦

٤٠ - من المتوقع أن تواصل أفريقيا أداءها القوي في مجال النمو المسجل على مدى السنتين الأخيرتين. ومعدل النمو المسقط هو بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، علما بأن ٣٤ بلدا تسجل معدل نمو أعلى مقارنة بعام ٢٠٠٥ (بما في ذلك تقلص أكثر بطأ في زيمبابوي وسيشيل). وسيتوقف الأداء فيما يتعلق بالنمو على عدة عوامل تجري مناقشتها أدناه.

ألف - العوامل المواتية للنمو

من المتوقع أن تظل إيرادات صادرات النفط عالية

٤١ - من المتوقع أن تستفيد البلدان الغنية بالنفط من استمرار الأداء القوي في مجال الصادرات بفضل أسعار النفط الدولية العالية. إلا أن المكاسب من الطفرة النفطية التي تحصل عليها الاقتصادات النفطية ستقابلها الآثار السلبية لارتفاع تكاليف الطاقة على النمو بين الاقتصادات غير النفطية.

الطلب العالمي سيدعم زيادة الصادرات

٤٢ - من المتوقع أن يظل الطلب العالمي على المنتجات الأفريقية عاليا نظرا للانتعاش الاقتصادي في معظم البلدان الصناعية. وفي حين أنه من المتوقع أن يكون النمو في منطقة اليورو معتدلا، فمن الأرجح أن تشهد الولايات المتحدة والاقتصادات الآسيوية الناشئة، وعلى رأسها الصين، نموا هاما في العامين المقبلين^(٢٣).

توفير المعونة الجديدة الموعود بها وتخفيف عبء الديون سيعززان الإنفاق المحلي

٤٣ - سوف يؤدي توفير المعونة الموعود بها وتخفيف عبء الديون إلى تمكين البلدان الأفريقية من زيادة الإنفاقات في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية. وازدياد الاستثمارات في الهياكل العامة الأساسية أمر حاسم بالنسبة لتحسين مناخ الاستثمار من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج. وتحسين الظروف سيعزز الاستثمار الخاص، وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

تحسين المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلي سيساعد في احتواء توقعات التضخم على الأجل الطويل

٤٤ - إن النجاح في تدعيم إدارة الاقتصاد الكلي سيساعد ليس فقط في احتواء التضخم على المدى القصير بل أيضا في احتواء توقعات التضخم على الأجل الطويل. وهذا سيؤدي بدوره إلى المساعدة في الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة على الأجل الطويل، ويخفض بالتالي تكلفة الاقتراض على الأجل الطويل بالنسبة للحكومة والقطاع الخاص. ومن الضروري أيضا احتواء توقعات التضخم على الأجل الطويل من أجل التخفيف إلى أقصى درجة من الآثار الدائمة للصدمات القصيرة الأجل التي يشهدها مستوى الأسعار، مثل الصدمات الناشئة عن حالات الارتفاع في أسعار الطاقة.

(٢٣) مجلس المحافظين لنظام الاحتياطي الاتحادي، "التقرير المتعلق بالسياسات النقدية المقدم إلى الكونغرس"، (نيويورك، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦).

تعزيز الاستقرار السياسي

٤٥ - من المتوقع أن تستفيد بعض البلدان، مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا، من أوجه التحسن فيما يتعلق بالاستقرار السياسي. وتدعيم الاستقرار السياسي سيتطلب دعماً من المجتمع الدولي على الصعيدين المالي والسياسي. والفوائد المحققة من هذا الدعم كبيرة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي وبناء السلام على الصعيدين القطري والإقليمي.

باء - القيود المفروضة على النمو المتوسط الأجل

الارتفاع في أسعار الفائدة سيزيد من تكلفة خدمة الديون

٤٦ - بغية احتواء الضغوط التضخمية، من المرجح أن تقوم الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية الهامة بمواصلة عملية الإحكام "الحذر" للسياسة العامة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة على الأجل القصير (مجلس الاحتياطي الاتحادي، عام ٢٠٠٥). ورفع أسعار الفائدة العالمية العالية سيؤدي إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية، مما سيعيق النمو.

لا تزال موجات الجفاف تمثل تهديدا خطيرا للإنتاج الزراعي

٤٧ - من المتوقع أن يتأثر الإنتاج الزراعي تأثراً شديدا بالصدمات المناخية، بما في ذلك الجفاف (لا سيما في بوروندي ورواندا وكينيا) والفيضانات والتصحر (في منطقة الساحل).

لا يزال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا للإمداد بالقوة العاملة وإنتاجية القوة العاملة

٤٨ - سوف يتعرض النمو الاقتصادي للخطر في العديد من البلدان من جراء الانتشار المتزايد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما من شأنه أن يقوض الإمداد بالقوة العاملة وإنتاجية القوة العاملة.

لا يزال الافتقار إلى تنوع اقتصادي كاف مصدراً هاماً للتعرض للصدمات

٤٩ - يشكل الافتقار إلى التنوع في قاعدة الإنتاج والتصدير مصدراً هاماً لاحتمال انعدام الاستقرار والتعرض للصدمات. والاقتصادات النفطية هي المعرضة بصفة خاصة للتقلبات في الأسعار الدولية، والضغوط التنافسية من الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند، تشكل عائقاً هاماً أمام نمو قطاع الصناعة التحويلية، لا سيما بالنسبة لصناعة النسيج.

لا يزال عدم كفاية الهياكل الأساسية يشكل قيداً على نمو القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي

٥٠ - إن الافتقار إلى الهياكل الأساسية الفعالة يقوض الإنتاجية والقدرة الدولية على المنافسة، مما يؤدي في النهاية إلى إبطاء النمو الاقتصادي.

سابعاً - الخلاصة والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة

٥١ - ما شهدت عليه الدراسة الاستقصائية الواردة في ورقة البحث هذه يدعو إلى تقديم عدد من التوصيات في مجال السياسة العامة، بما في ذلك ما يلي:

تدعيم إدارة الاقتصاد الكلي

٥٢ - على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي، تحتاج البلدان الأفريقية إلى مواصلة الانضباط المالي واعتماد سياسة عامة نقدية حذرة من أجل تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي. والإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي ستؤدي إلى تحقيق مكاسب منها الحد من توقعات التضخم، وهو ما سيحدّ إلى أقصى درجة من الآثار الطويلة الأجل لصدمات الإمداد مثل الزيادات في أسعار النفط.

تعزير التنوع الاقتصادي

٥٣ - إن تركيز النمو في قطاعات الموارد الطبيعية يعرّض البلدان الأفريقية لصدمات التبادل التجاري. وينبغي بذل الجهود لتعزيز الاستثمارات الجديدة في قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات من أجل الحد من قابلية البلدان الأفريقية للتعرض لهذه الأنواع من الصدمات والتبعية للصادرات من السلع الأساسية.

التخفيف من حدة الاختناقات في مجالي الطاقة والهياكل العامة الأساسية

٥٤ - إن توفير هياكل عامة أساسية ومصادر موثوقة للطاقة يمثل أمراً أساسياً للإفراج عن إمكانات القطاع الخاص وتعزيز وصول الفقراء إلى الخدمات الاجتماعية والأسواق؛ وهو يمثل، بالتالي، عنصراً هاماً من برنامج القضاء على الفقر. ويجب أن يصبح تحسين رصيد الهياكل الأساسية من الأولويات الوطنية فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي على الأجل المتوسط.

تحقيق قدر أكبر من العدل بين الجنسين

٥٥ - يجب أن تُدعم وتُكثف على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والدولي الجهود الرامية إلى تعزيز العدل بين الجنسين فيما يتعلق بالحقوق الأساسية والوصول إلى الموارد المنتجة والفرص الاقتصادية.

تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي

٥٦ - ثمة حاجة إلى تكثيف التكامل الإقليمي كوسيلة لتوسيع نطاق الفرص التجارية وتعزيز مركز القارة في المفاوضات التجارية العالمية.

التصدي للصدمات المناخية

٥٧ - إن البلدان الأفريقية بحاجة إلى أن تستثمر جدياً في استراتيجيات تهدف إلى إدارة المخاطر المناخية بغية زيادة استعدادها لمواجهة الصدمات المناخية.

الحد من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٨ - إن الاستثمارات العامة في البرامج الوقائية والتعليمية لمكافحة انتشار المرض ستساعد في الحد من هذا النوع من الوباء والقيام في الوقت نفسه بتوفير فرص العمل للأفراد الذين سيوظفون في تلك البرامج.

التشديد على إيجاد فرص العمل كوسيلة لدفع عجلة القضاء على الفقر

٥٩ - بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عموماً، تحتاج البلدان الأفريقية إلى وضع استراتيجيات لزيادة مكاسب العمالة المحققة من النمو. وسيطلب ذلك زيادة الاستثمارات العامة في الهياكل الأساسية القائمة على كثافة اليد العاملة وبرامج توفير الخدمات، فضلاً عن توفير الحوافز للقطاع الخاص من أجل تحقيق زيادة في كثافة اليد العاملة في قطاع الإنتاج عموماً.